

## الفشل المصري ربما يُلهم الأشقاء في تونس

تونس.. الكلمة  
الفصل للشعبالحبيب مباركي  
كاتب تونسي

سأسمح لنفسي بأن أتحذّر باسم الشعب قليلاً باعتقاري واحداً منه. الشعب التونسي اليوم هو عنوان كبير لمشهد سياسي جديد سيُبني على انقراض انتخابات رئاسية دخلت مرحلتها الحاسمة بعدما بدأ المشاركون فيها وعددهم 26 مرشحاً في القيام بحملاتهم الانتخابية بين الجهات ومناظرات بينهم في حلقات دورية تبث على التلفزيون الوطني. لكن من المفيد التذكير بأن مرحلة الحملة الانتخابية التي ما زالت متواصلة تستدعي من المرشحين القيام بجولات عبر مختلف المناطق والجهات لتخللها ندوات ولقاءات وحوارات ومصافحات يلتصقون فيها بالأصناف ويحاولون استمالتهم والتأثير عليهم بعرض برامجهم ووعودهم للفترة الرئاسية. نظرياً كل الطرق ممكنة للوصول إلى الشعب والتأثير عليه بخطب رنانة وبرامج تكون أقرب إلى الواقعية تسترعي فئات واسعة للوقوف وراء هذا المرشح أو ذاك. لكن عملياً ما كشفت عنه منصات العرض لأبرز المرشحين يبدو أنه لا يبعث على التفاؤل. منسوب عال من التشكيك والتصريحات المنفلتة وخطاب لا يرقى إلى مستوى الرهان الموضوع على طريق التنافس بين مختلف المرشحين.

هنا تتدخل قوة "قاهرة" وأداة ضاغطة لفرض سلطتها وقول كلمتها بين هؤلاء. الشعب أولاً. الشعب باعتباره ميزان العدل بين هذه الوجوه التي اختزلت مشهداً سياسياً متواضعاً في أغلبها يتم عن تراجع مستوى الطبقة السياسية في تونس وانحدارها إلى أفق بات يهبط الديمقراطية الناشئة بكل أركانها التقليدية والتجريبية. لكن في ظل مستوى المتناظر تراجع للمنخرطين في التصويت، وابعاد بعض المرشحين عن الإصلاح عن ممتلكاتهم، يتزايد القلق في تونس من عرّف كبير عن التصويت في الاستحقاق الرئاسي المنتظر وسط انقسام باد في الشارع حول من سيختار من بين هؤلاء.

يأتي على رأس هؤلاء عبد الكريم الزبيدي، المؤمن بمشروع تونس الجامع والذي بدأ اسمه يستهوي فئات واسعة من التونسيين ويجلب إليه الأضواء بفضل خطاب متزن يساوي بين ما هو منظور وما هو مأمول. على مقربة من هذا الرجل أتاح الفضاء الافتراضي، فيسوك تحديداً، بروز موجة من المد الهزيل لمسرحية تقوم على خطاب شعوي غارق في وحل الهندسة المرعبة لبعض المناصرين لفضيحة قلب الإعلام نبيل القروي الذي أخرج الاستحقاق الرئاسي في صورة المنقذ للعباد من آفة الفقر والاحتياج.

على هذا الهدى أيضاً يتناسى مرشحون آخرون أن وعودهم الوردية لا يمكن أن تنطلي على الشعب الذي يتابع بعيون الرقيب ولا تفتوته كل كبيرة وصغيرة، وهو المدرك لطبيعة برنامج هذا ومقاربه ذلك.

سيناريو آخر يطال على واجهة الانتخابات الرئاسية في تونس، ذلك الذي يدفع به مرشح النهضة ونائب رئيسها عبدالفتاح مورو، رغم تأكيدات الخبراء والمتابعين بأنه اختيار تكتيكي من النهضة التي دفعت برجل يخطئ بمكانة خاصة لدى التونسيين لتدوير صورتها الباهتة وإعادة صبغها، لكن لا يمكن الجزم بأن خطاب الرجل سينجح في تلبية مواقف التونسيين من الحركة التي أثرت عدم تغيير جلدتها في كل مرة تعلن فيها التوبة التي لم تكن يوماً نصوحة.

على النقيض من هذه الأطروحات للمرشحين، يزين مشهد المنخرطين في السياق الرئاسي اسم بدأ يستقطب فئات واسعة من التونسيين على مواقع التواصل الاجتماعي وأيضاً ميدانياً ألا وهو محمد لطفي المراهي. رجل تبدو عليه علامات الإرتان والصرامة. يشد مخاطبته بكلام منطقي وفيه من اللياقة ودية التصوف للمرحلة التي تمر بها تونس هذه الكثر.

بين شهيد الوجوه وغيرها ممن استأفروا بالمصادح كثيرا هذه الأيام للحديث بصوت عال، سيقول الشعب كلمته بالسلب أو الإيجاب. سيقول كلمته لاختيار هذا أو رفض ذاك أو العود عن أولئك.. تلك هي ديمقراطية الشعب، فاحترموها.



صوت اليسار المنقسم يضيغ وسط حلبة منافسة تتكسد فيما الأصوات من كل صوب

الشعبيين، ولو أفلح الناصح لانتفع بنصيبه. ولا أنصح أحداً في تونس، وإنما أردّ دينا مستحقاً، فلا أنسى بشارة فيسبوكية، في لحظة شوق إلى أي أمل في خلع حسني مبارك، وكان عنوانها "مشهد يهوس من تونس"، جاءتني في 29 يناير 2011 من الكاتب المصري أشرف الصباغ، من موسكو حيث يقيم أو من غيرها من المدن غير الخاضعة لسلطة مبارك. طماننتي الرسالة/النبوءة وهي مقطع فيديو طوله 36 ثانية، وفيه يحتفل تونسيون بنجاح ثورتهم، رافعين العلمين التونسي والمصري، ويهتفون "يا مبارك يا جيان يا عميل الأمريكان". هناك أخطاء فادحة، وفاضحة لمرتكبها، وليست قابلة للإصلاح، وأحياناً تكون للإصلاح أثمان باهظة، ويسهل تفادي خطأ تفتيت أصوات الناخبين باتفاق أصحاب البرامج المتشابهة على مرشح واحد، وسينجو المتنازل بنفسه، ولن يفتوته شيء. ولعل هذا الأداء السياسي المتدفع يشفع له، في الدورة القادمة، عند الشعب، فيرى العارف عن "غنيمته" أجدر بالاعتناء على مستقبل البلاد. ستكون الانتخابات اختباراً لمن كانت ثورته خالصة للوطن، غير ملتبسة بلموح شخصي، والرائد في الثورة لا يكذب شعبه.

نتيجة مخيبة للأمل. كان الاعتراض مزحة كشفت عورة اليسار الراض للديمقراطية. أي إغراء في رئاسة بلد خارج من ثورة، ويلهم جراحه واقتصاده؛ من بن علي، إلى التعافي. وشهدت احتجاجات على إجراءات تقشفية اضطرت إليها حكومات لجأت إلى اقتراض نحو 7 مليارات دينار سنوياً، كما زادت معدلات البطالة والتضخم. وهذا يهون مقارنة بمكسب ديمقراطي كفيل بنحجيب الفساد وإنعاش الاقتصاد.

وفي مقابلة رئيس الحكومة يوسف الشاهد المرشح في الانتخابات الرئاسية مع روبرت، توقع هبوط معدلات التضخم إلى خمسة بالمئة عام 2020 مقارنة بنحو ستة بالمئة هذا العام. وأقر بتراجع مستوى الخدمات في الصحة والتعليم والنقل، قائلاً "للأسف هذا صحيح، بعد أن وجهت الأموال تصل إلى ستة مليارات دينار للدفاع والأمن لمواجهة التهديدات الإرهابية وهو استثمار هام". في بدايات أبريل 2019، فرح الجزائريون بعزل عبدالعزيز بوتفليقة، وبعد أسبوعين لنقح بهم السودانيون فخلعوا عمر البشير. ولم يبخل المصريون بإسداء النصائح إلى كلا

هشام البسطوسي، خالد علي.. طالما سمعناكم تتكلمون عن إنصاكنم المرهف لصوت الناس، وما هو صوت الناس يصلكم، فهل تسمعون؟"

تنافس ستة من ممثلي اليسار في الانتخابات الرئاسية في سبتمبر 2019، سلوك غير مطمئن، ولا يضمن فوز أي منهم، بعد تفتيت الأصوات، في مواجهة كتلة أخرى ترى سبيل الله

تعلوا على البيان، وأعمامهم الحلم بالرئاسة عن قراءة موضوعية للمشهد، ففسروا. وفي سلوك هزلي ذهب أنصار صباحي، عقب إعلان النتيجة، إلى ميدان التحرير الذي سارع إليه أيضاً خالد علي، ويده في يد كمال خليل، معترضين على

كتب البيان أحمد الخميسي، ووقعه أكثر من 500 مثقف ومواطن غيور على الثورة والوطن. وحث البيان على ضرورة الاستقرار "على مرشح واحد من بينكم، لتحشد خلفه كل الأصوات الممكنة في مواجهة الظلامية، أو عودة الفلول.. ندعوكم قبل قوات الأوان إلى الاستقرار في ما بينكم على مرشح واحد منكم، خاصة أن الفرق في البرامج المطروحة من كل منكم ليست فروقا ضخمة. فإذا لم تفعلوا.. وإذا فضل كل منكم التثبت بالتطلع إلى كرسي الرئاسة، فإننا نرجو ألا تحدثونا بعد ذلك مطولا عن اليسارية والديمقراطية وهموم الوطن. لأن كل ذلك على المحك، ولأنكم تلغون بكل ذلك جانباً، ولا تعيرون أصوات الناس أهمية، ويغرق كل منكم في وهم أنه وحده.. وبمجهوده، ومنعرجة ما.. سوف يفوز. وهو ما لن يحدث. وسوف تسفر الانتخابات في حال عدم اتفاقكم على مرشح من بينكم عن فوز (أحمد شفيق) ممثل الرئيس المخلوع، أو (محمد مرسي) ممثل التيار الرجعي، وفي هذه الحال نخمّلكم المسؤولية عن ذلك. لأنكم منذ الخطوة الأولى انقسمتم، وضيعتم حقوقكم، ومعها حقوقنا.. السادة مرشحي اليسار والديمقراطية الأربعة: أبو العز الحريري، حمدين صباحي،

سعد القرش  
روائي مصري

تدين ثورة 25 يناير 2011 في مصر، للثورة التونسية الرائدة، بفكرة استخدام الخل وشرايح البصل، للتخفيف من آثار الدخان المسيل للدموع في جمعة الغضب، وهناك دينهم بقدرة تونس على الإلهام، ومنح التفاؤل بالخلاص من الدكتاتور "إذا الشعب يوماً أراد.. وفشلت الثورة المصرية، بدخولها نفقا بعد الآخر، وظلت التجربة التونسية أملاً عربياً في تحوّل ديمقراطي مدني ينادي عن الوقوع في أسر اليمين الديني، أو مفاوضة الأمن بالحرية في ظل قبضة عسكرية.

ولهذا وجب التذكير بأبرز أسباب الفشل المصري على أيدي قوى اليسار. وأكاد أرى نسخة مزيفة غير منقحة في تونس، بتنافس ستة من ممثلي اليسار في الانتخابات الرئاسية التي ستجرى منتصف سبتمبر 2019، وهي سلوك غير مطمئن، ولا يضمن فوز أي منهم، بعد تفتيت الأصوات، في مواجهة كتلة أخرى ترى الانتخابات جهادا ديمقراطياً في سبيل الله. يتسم اليمين الديني بإيمان جماهيري بأنها جماهير، كتلة جاهزة لآداء رسالة، تتلقى التعليمات وتتفهمها، وتتبع صوتاً واحداً يعلن في ميكروفون واحد: "تكبير"، فتردد التكبيرات وأصاؤها. وفي مواجهة حشد يميني يستجيب لصوت واحد يامر، فإن معسكر اليسار يصطخب باصوات أكثر من اللازم، تنتهي الميكروفونات، فإذا صاح أصحاب هذه الأصوات وأعلنوا "تكبير"، ربما لا يردد خلفهم جميعاً إلا صوت عابر يتصالح مع نفسه، ويتواضع مؤمناً بأنه مواطن، فرد من الشعب. في معسكر اليمين الديني تقسيم واضح بين جموع من الجنود وأفراد قائل هم القادة، وأما في معسكر اليسار، فالجميع قادة لهم حق الاستبداد بالميكروفون. هذا على الأقل ما أسفرت عنه التجربة المصرية في انتخابات الرئاسة عام 2012.

كشفت الثورة تشوهاً نفسياً للإخوان والسلفيين، متجسداً في سعر على الغنيمته، ولم ينح من هذا التشوه سوى أربعة من ممثلي الثورة في معسكر اليسار، ظن كل منهم أنه أحق بالرئاسة. لا فرق بين شيخ في السبعين وشاب في الأربعين، أخذتهم "الثورة" بالإلهم، ورفضوا الجلوس والاتفاق على اختيار أحدهم مرشحاً للثورة، فضل سعيهم وهم يحسبون أنهم يحسنون "ثورة" خسروا جميعاً، ولم ينصتوا إلى بيان "قبل قوات الأوان.. نداء إلى مرشحي اليسار والديمقراطية الأربعة".

## مرشحون للانتخابات الرئاسية التونسية

## حاتم بولبيار: الحياد غير مقبول في العلاقات الدبلوماسية



حاتم بولبيار

ولد في 6 يناير 1971 بتونس، وهو متحصل على ماجستير في الفيزياء من جامعة تونس، وعلى الإجازة في التصرف في المؤسسات من جامعة السربون بفرنسا، وعلى شهادة في نمذجة وتطبيق الفيزياء، وشهادة في علوم الاتصالات من جامعة فرساي سان كنتان، وعلى شهادة ماجستير في إدارة الأعمال. يتمتع بخبرة في مجال تطوير الأعمال وإدارة المشاريع الكبرى في مجالات ذات العلاقة بالتقنيات الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات بعيد البلدان منها فرنسا والجزائر والمغرب والسعودية والسويد والولايات المتحدة.

التحق بحركة النهضة في يوليو 2011، وكان عضواً بمجلس الشورى ومشرفاً على وحدة استطلاع الرأي، ليستقيل من الحركة في يوليو 2019 ويؤسس حركة "مستقلون ديمقراطيون".

مع تفوق التعليم الخاص على المدرسة العمومية على مستوى جودة التعليم. وبخصوص السياسة الخارجية للبلاد، يعتبر بولبيار أن المنظمة 11/57 اعتمدت الحياد في السياسة الخارجية، فيما غابت السياسة الخارجية عن المنظمة 19/11، قائلاً إن "في الة سنوات الأخيرة لم تكن هناك دبلوماسية تونسية أصلاً".

ويؤكد بولبيار أن الحياد لم يعد أمراً مقبولاً في العلاقات الدبلوماسية، معتبراً أن الملف الليبي مثلاً يستحق تدخلاً تونسياً، من خلال ربط العلاقات مع حفتر ومع حكومة الوفاق في أن واحد، قائلاً إن "أول زيارة له بعد توليه الرئاسة -في صورة فوزه في الانتخابات- ستكون الزيارة الثانية إلى فرنسا". ويربط بولبيار العلاقة بين تونس والمحاور المفتوحة في الخليج بحجم الاستثمارات التي قد تسببها تونس من هذه العلاقة.

كما واصل بولبيار نظرته للعلاقات الدبلوماسية ذات الطابع الاقتصادي بضرورة الاتجاه جنوباً وشمالاً وشرقاً وغرباً، معتبراً أن للخليج العربي الأولوية في تعزيز العلاقات الاقتصادية قبل الوصول إلى الصين.

الشاملة، ليصل إلى الإقرار بضرورة إلغاء الدعم على المواد الغذائية والتعامل بمنظومة المعرف الوحيد لتحديد العائلات المستحقة للدعم، حتى يمكن الترشيد في النفقات والابتعاد عن تذبذب المال العمومي. ويشبّه حاتم بولبيار الاقتصاد التونسي بالاقتصاد الأوروبي إثر الحرب العالمية الثانية، محملاً مسؤولية الوضع الذي آل إليه النمط الاقتصادي لمنظومة 19/11 التي يُقر بأنه كان طرفاً فيها، مشدداً على أن الحكم في هذه الفترة كان بيد القصبية لتلعب قرطاج دور "السكرتيرة" أو المساعدة وذلك نظراً للدور المحدود بالنسبة للرئيس.

كما وعد بولبيار أنه وفي صورة انتخابه لرئاسة الجمهورية فإنه سيبسط بصفة مباشرة في إدخال استثمارات خارجية لتونس بقيمة 4 مليارات دولار سنوياً، إضافة إلى الاستفادة من التكاليف التي تم استعادتها من الوزارات الملغية لإعناش قطاعات الأمن والتعليم والصحة. وشهد على أن إصلاح المنظومة التعليمية والتربوية، تحتاج إلى وقت يُقدّر بـ20 عاماً لبلوغ الهدف المطلوب والحصول على منظومة تعليم تقطع

فيه الدولة كاهل الاقتصاد الوطني حيث بلغ حجم كلفة النفقات العمومية 40 بالمئة من الدورة الاقتصادية للبلاد إلى 30 بالمئة. ولا يتم ذلك إلا عن طريق إعادة هيكلة الدولة والنظر في ترقية مؤسساتها، وذلك بتخفيض عدد الحقايق الوزارية من 45 إلى 15 فقط، وفق بولبيار. ويواصل المرشح الرئاسي طرح الأرقام والأمثلة على الوزارات "الزائدة" أو "الثانوية"، ليمر إلى وزارة السياحة مستشهداً بفرنسا التي تستقبل حوالي 80 مليون سائح في العام دون وجود وزارة للسياحة.

ويعتبر المرشح لكرسي قرطاج أنه من الضروري الاستغناء عن وزارة السياحة التي تكلف 144 مليار سنوياً، وتعيضها بـ3 دواوين للسياحة، بمعدل ديوان عن كل إقليم وذلك لمرعاة خصوصية الأقاليم مع ما تستقطبه من سياح بحسب أماكن قدامهم ومتطلباتهم. وفي ذات الإطار الإصلاحية الذي يرسمه بولبيار، يعتقد أن الصراحة مع الشعب مفتاح لا غنى عنه في هذه العملية الإصلاحية في إطار التخفيض من نفقات الدولة وإعادة الهيكلة

تونس - بين البرامج الانتخابية والوجهة 26 المتسابقة نحو قصر قرطاج، تتراوح رؤى المرشحين للانتخابات الرئاسية التونسية وتوجهاتهم في ما يخص البرامج القادمة الواجب تنفيذها لقيادة البلاد والخروج من "عق العقبات"، وتوجهات ليبرالية ونظرة براغماتية قائمة على الإحصائيات والأرقام يدخل حاتم بولبيار، الوجه الشاب المنسحب من حركة النهضة، المعترك الانتخابي في محاولة لا فتاك أصوات التونسيين يوم الاقتراع. يُقسم بولبيار الصيرورة الزمنية للمنظومات التي حكمت البلاد إلى قسمين، الأولى هي منظومة 11/57، وهي مجموعة التوجهات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية في اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية والحياة الاقتصادية للبلاد من الاستقلال إلى 2011. فيما تمكن الفترة الثانية تحت مسمى منظومة 19/11، وهي توجهات الدولة منذ زمن الثورة إلى الآن تاريخ الانتخابات الرئاسية والتشريعية. ويؤكد بولبيار أن منظومة 11/57 كانت قائمة على الرخص، فيما جعلت المنظومة الثانية (19/11) الوضع الاقتصادي في وضعية صعبة أثقلت